اقتصاد

فوق الطاولة

الدولار.. اللعب فوق الطاولة

علي نزار الآغا

هل يسكت المصرف المركزي عن سلوك شركات الصرافة وهل يدرك أن بعضاً من هذا السلوك ينعش السوق السوداء؟ الذي حصل أن المركزي حدد سعر مبيع الدولار في شركات الصرافة المرخصة بـ٣٨٣ ليرة، لكنه لم يحدد في المقابل سعراً للشراء من المواطنين، بفارق (سبريد) معقول وفق النسب المعمول فيها في المصرف.

لذا يستخدم الصرافون سعر صرف الدولار للحوالات أمام الليرة السورية، للشراء من المواطنين، وهو أقل بـ٣٨ ليرة من سعر المبيع لدى الشركات، لذا فمن يحوز دولارات ويحتاج بيعهم، لا يجد ملاذاً رسمياً عادلاً، لذا يلجأ إلى السوق السوداء، فيبيع دولاراته بسعر نحو ٣٩٠ ليرة سورية، بدلاً من ٣٤٥ ليرة في شركات الصرافة المرخصة.

هذه الخطوة غير المفهومة، تؤمن مصدراً لتدفق الدولارات إلى السوق السوداء، بدلاً من أن تذهب إلى مصرف سورية المركزي لإعادة تدويرها في سلسلة التدخل، وبهذه الطريقة يؤمن المصرف مصدراً آخر للدولار، يساهم في تخفيف الضغط على الاحتياطيات النقدية لديه.

من جانب آخر، فإن وجود فارق نحو ٧ ليرات على الأقل بين سعر شراء الدولار من شركات الصرافة المرخصة، وسعر المبيع في السوداء، يسهّل على المضاربين (والأصحّ المراجحين، لنقلهم الدولار بين سوقين النظامية والسوداء) الاسترزاق من تدوير مبالغ ليست هينة من الدولار بين السوق النظامية والسوداء مقابل عائد مجز نوعاً ما، كما يؤمن عائداً للتجار الذي يدوّرون رؤوس أموالهم عبر الهاتف وباستخدام وسطاء بين السوقين لجني الأرباح.

وفي النهاية، لا ندري ما قصد المصرف المركزي الحقيقي من عدم تحديد سعر لشراء الدولار من المواطنين إلى جانب سعر المبيع في عملية التدخل.

فإن كان هذا «تكتيكاً» ذا غاية محددة يقصدها المركزي من عملة التدخل؛ نقول له إن كلفة هذا «التكتيك» باهظة جداً، فطالما المركزي هو من يحدد أسعار التدخل يومياً، وقد أعلن سعراً قريباً من السوق غير النظامية للمبيع، فلن تتأثر السوق فيما لو حدد سعراً للشراء من المواطنين بأقل من سعر المبيع بنسبة معقولة، ويقوم بتخفيض السعرين بالتدريج، حتى تكون حركة الدولار بكاملها تحت يديه، قاطعاً دابر التعامل في السوق السوداء، ومجففاً موردها المحلية من الدولار.

داعش يسرق النفط من الآبار ذاتية الإنتاج.. وطيران «التحالف» يقصف الآبار بدلاً من القوافل

فني في قطاع النفط لـ«الوطن»: الإرهابيون «يسرقون» نحو ٧٠ ألف برميل من حقول النفط يومياً

علي محمود سليمان

في ظل ارتفاع وتيرة الهجمات التي يقوم بها طيران التحالف الدولي ضد آبار ومحطات النفط في المنطقة الشرقية من سورية تحت مسمى استهداف داعش، أصبح واضحاً أن هناك حالة من التدمير الممنهج للبنى التحتية النفطية السورية، وهو ما أكده لـ«الوطن» مصدر فني مختص في قطاع النفط مبيناً أن الاستهداف بقصد تدمير البنية التحتية للنفط السوري، حيث كان ملاحظاً أن التحالف الدولي الذي تقوده أميركا لم يقم باستهداف آبار النفط والمحطات خلال المرحلة الأولى لعملياته، على حين أصبح مؤخراً يقوم بشكل يومي بقصف هذه الآبار والمحطات، بدلاً من استهداف القوافل التي تهرب النفط السوري عبر الحدود إلى تركيا، وهو ذات السؤال الذي تم طرحه من روسيا، لماذا لا يستهدفون قوافل النفط الخاصة بالمهربين والعصابات الإرهابية المسلحة وخاصة داعش والقوافل التي يملكها تجار ممولون ولهم ارتباطات مع شبكات إقليمية متكاملة مرتبطة مصالحها مع مصالح التحالف؟.

وفيما يتعلق بعمليات السرقة والنهب للنفط السوري، بيّن المصدر أن داعش والعصابات الإرهابية المسلحة تقوم بالسرقة بشكل أكبر من الآبار التي تنتج ذاتياً ولا تحتاج إلى معدات جوفية من مضخات غاطسة أو مضخات سطحية وما يسمى الإنتاج بالرفع الصناعي أو الإنتاج الميكانيكي، حيث إن الآبار التي تنتج ذاتياً يتم استخراج النفط من السطح ولا تحتاج إلى معدات ميكانيكية جوفية.

موضحاً بأن أي بئر يتم استخراج النفط منها وفق ثلاث مراحل فنية، تبدأ الأولى بالإنتاج الذاتي لما هو قرب سطح الأرض، ولكن ليس كل الآبار يكون فيها إنتاج ذاتي، وهنا تبدأ المرحلة الثانية، وهي تحريض البئر عندما تتوقف عن الإنتاج الذاتي إن كان ينتج ذاتياً، حيث يتم تحريضه بالمعدات المناسبة حسب وضع البئر وإنتاجها وعمق النفط ونوعه وكمية الغاز وهو يحتاج إلى دراسات مختصة، وفي المرحلة الثالثة التي تسمى الإنتاج الثانوي أو الإنتاج المدعوم يتم دعم البئر لاستخراج النفط عن طريق الحقن بعدة طرق منها المياه أو الغاز أو الحرق الداخلي لاستخراج النفط وهي مراحل تمتد سنوات طويلة بين ١٥ و٤٠ سنة، لذلك وحسب المصدر فإن لصوص النفط يستهدفون الآبار التي تنتج ذاتياً حيث إن عملية الجدوى الاقتصادية لمعرفة ربحية وعدم ربحية بئر النفط يقوم بها المستثمر أما بالنسبة للصوص الذين يقومون بسرقة النفط فهم لا يهتمون بمدى ربحية أي بئر لأنهم يقومون بسرقة كل ما تصل إليه أيديهم.

وأشار المصدر إلى أنه لا يمكن الجزم بأن جميع الآبار أصبحت خارج الخدمة حالياً سواء من عمليات النهب التي يقوم بها داعش وغيره من الإرهابيين أو من عمليات القصف التي يقوم بها التحالف الدولي، موضحاً بأنه بعد الأزمة واستعادة المنطقة سيكون هناك تقييم لجميع الآبار، حيث تكون هناك دراسة منفردة لكل بئر وحدها، فإذا كانت قد تشوهت موضعياً يمكن حفر بئر بديلة في الطبقة نفسها أو صيانتها أو تنزيل معدات مساعدة وهي حالات فنية تتم معالجتها في حينها.

وبالنسبة لعدد الآبار التي يقوم داعش وغيره من العصابات الإرهابية في استخراج النفط منها، أوضح المصدر أن كل الأرقام التي يتم تداولها هي أرقام غير دقيقة، فلا يمكن وضع عدد دقيق لها لأن هناك آبار ربما خرجت من الخدمة أو آبار لم يتم الاستخراج منها ولا يمكن تحديدها، ولكن يمكن القول إن جميع الحقول النفطية الواقعة في محافظة دير الزور والرقة هي تحت سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة، وبأن هناك أرقاماً تقديرية للكميات التي يتم استخراجها من النفط تصل إلى نحو ٧٠ ألف برميل يومياً، على حين التقديرات لدى الجانب الروسي تشير إلى وصول الأرقام إلى نحو ٢٠٠ ألف برميل من نفط سورية والعراق.

وبخصوص ما تم طرحه عن وجود نية للاستعاضة عن الآبار التي خسرناها في المنطقة الشرقية بالآبار التي سيتم حفرها في المياه الإقليمية السورية، أكد المصدر أن هذه المقارنة غير دقيقة فنياً حيث يوجد طموح مسبق بالتوسع الإستراتيجي في عمليات الاكتشاف والتنقيب بغض النظر عن خسائر وواقع النفط في المنطقة الشرقية، فطالما هناك مناطق مأمولة فمن الواجب العمل عليها واستخراج الثروة الباطنية من غاز أو نفط، حيث ينظر إلى المنطقة الساحلية والمياه الإقليمية السورية بأنها مصدر مستقبلي لتمويل قطاع الطاقة بحاجته من الوقود وإمكانية التصدير مستقبلاً ولكن هذا التخطيط يحتاج لسنوات ليصبح ضمن التنفيذ وليس لتعويض ما تمت سرقته من الإرهابيين ولكنه ضمن الخطة الإستراتيجية.

العقاري يشتغل «جمركي».. وبطاقاته صالحة للدفع في مؤسسات الدولة

العلي لـ«الوطن»: قروض جديدة للمواطنين في حال نجاح القروض التشغيلية

محمد راكان مصطفى

بيّن مدير المصرف العقاري أحمد العلي أن نتائج اختبارات الجهد التي يقوم بها المصرف بصورة مستمرة للسيولة والإيداعات عبر كل السيناريوهات العلمية المطلوبة كانت جيدة، تؤكد الوضع الجيد للمصرف، رغم الظروف الراهنة والعقوبات الظالمة، مع الأخذ بالحسبان الإمكانات المالية المتوافرة، ومستوى التقنيات والبرمجيات المتقادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين العلي أن خطة المصرف للعام القادم ٢٠١٦ تركز على تطوير النظام المصرفي والمحولة الخاصة بعمل الصرافات الآلية والذي تم البدء به فعلياً بهدف تحسين الخدمات المرتبطة بعمل الصرافات على أكمل وجه، والعمل على زيادة المنتجات المصرفية المقدمة من المصرف، وخصوصاً المنتجات المرتبطة بالدفع الالكتروني كخدمة الهاتف النقال.

كاشفاً عن وجود دراسة لوضع نقاط بيع في مؤسسات التدخل الإيجابي التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لتمكين المتعاملين مع المصرف من تسديد ثمن مشترياتهم عبر بطاقة الصراف.

وأكّد العلي وجود مساع لربط المصرف مع المؤسسات العامة وإعادة الربط مع المصرف التجاري الذي توقف مع بداية الأزمة لتخفيف العبء عن المواطن في المعاملات المصرفية للمتعاملين لدى المصرف.

كاشفاً عن توقيع اتفاقية مع مديرية الجمارك العامة، لتسديد الرسوم الجمركية عبر نقاط ومراكز تتبع للمصرف العقاري، كما أنه يتم العمل على إضافات نوعية وتحسين ملموس في الأداء وخاصة ما يتعلق بتمويل طلبت التعليم المفتوح والموازي.

وأضاف العلي: إن أحد الأجزاء المهمة في خطة المصرف للعام القادم تتمثل بإطلاق القروض التشغيلية التي سيكون لها دور جيد ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني وخاصة بعد توقف العملية الإنتاجية لمعظم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف والقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بسبب الظرف الذي مر القطر به، موضحاً أن هذه القروض سوف تمنح لتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات الآنفة الذكر ما سيسهم في إطلاق صناعات لا تتأثر بالأزمة لاستمرار الطلب على منتجاتها ما يخفف المخاطر الائتمانية المترتبة على منح هذه القروض.

> تعميم تجربة الطاقة الشمسية لتشغيل جميع الصرافات
>
> نتابع كبار المقترضين المتعثرين.. ومنع مغادرة لمن لم يسدد عمداً

وعن صعوبة الاستفادة من هذه القروض لصعوبة الشروط وخاصة الضمانات والكفلاء، أوضح العلي أن هذه الشروط وضعت بشكل أولي، بما يتلاءم مع المرحلة الحالية، ومع تغير الظروف، يمكن وضع شروط جديدة تتكيف وتتلاءم مع الظروف المتجددة، بما يتيح استفادة أكبر عدد ممكن من المتعاملين الراغبين في تشغيل مشاريعهم، مع الحفاظ على حقوق المصرف، وبما ينسجم مع إمكانات المقترض ومصلحة المصرف.

وأكد العلي أنه في حال نجاح تجربة القروض التشغيلية وتحسن سيولة المصرف سوف تكون هناك منتجات قروض جديدة تلبي طموح المواطن وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني وإطلاق عجلة الإنتاج.

حلقات التعثر

وبيّن العلي أن المصرف صنّف المقترضين المتعثرين إلى فئتين، ما قبل الأزمة وخلالها. وتم معاملة المتعثرين ما قبل الأزمة وفق الأطر القانونية المتشددة.

كما تم تقسيم المتعثرين خلال الأزمة إلى قسمين، متعثرين عن قصد، وعن غير قصد. فأما المتعثرون عمداً، فهم من امتنع عن التسديد لأسباب غير مبررة، لم يقتنع بها المصرف، لذا تم تحريك الإجراءات التنفيذية الخاصة بهم عبر المحاكم المصرفية واستصدر بحقهم إجراء منع مغادرة أسوة بالمقترضين المتعثرين قبل الأزمة.

بينما المتعثرون بسبب الأزمة ودمار وتخريب ممتلكاتهم نتيجة للعمليات التخريبية للعصابات الإرهابية المسلحة، قام المصرف بدراسة كل حالة ومراعاة ظروفها باستثناء المتعثرين الذين غادروا القطر.

وعن استغلال بعض المتعثرين الكبار لطول المدة التي تستغرقها الإجراءات في المحاكم، بين العلي أن المصرف العقاري يقوم بمتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بملفات القروض المتعثرة وخاصة بالنسبة لكبار المقترضين لديه، وذلك من خلال لجان تحصيل في كل فرع، ترتبط بدورها بلجنة التحصيل المركزية في المصرف.

وعن احتمال وجود تدخلات في عمل المصرف والقرارات التي تصدر عنه، أكد العلي أن القرارات مرتبطة بمجلس الإدارة، ولا تتم مشاركة أحد بها، ويتم اتخاذ القرارات ضمن إطار المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للمصرف ومجلس إدارته.

وأشار إلى أن المصرف خلال سنوات الأزمة استطاع الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين لديه، ما عزز ثقتهم بالمصرف، وأدى إلى زيادة إيداعاتهم، التي انعكست بزيادة سيولة المصرف بشكل ملحوظ، وذلك من ٧ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٣٣ بالمئة حالياً، وتم وضع خطط طوارئ لهذه الغاية، تجنباً لأي مشكلة قد تؤثر سلباً في الوفاء بالالتزامات.

حكاية الصرافات

وكشف العلي عن نجاح تجربة تشغيل الصرافات باستخدام الطاقة الشمسية، وذلك عبر صرافين أحدهما في منطقة المالكي والآخر في المزة، ويتم الآن الاتفاق مع الشركة المنفذة لتعميم التجربة على باقي صرافات المصرف لتلافي مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

عرنوس لـ«الوطن»: الوزارات أرسلت إلينا مشاريع أقل بكثير من المتوقع

الوطن

قال وزير الأشغال العامة لـ«الوطن»: إن المشاريع التي أرسلت من مختلف وزارات الدولة إلى وزارة الأشغال العامة بلغت نحو ١٠ مليارات ليرة سورية، وهو رقم أقل بكثير من المتوقع، لخطط وزارات الدولة للعام ٢٠١٦.

وأضاف: إن معظم المشاريع المتوافرة حالياً هي مشاريع من مرتبة الـ٥٠ أو ٦٠ أو ٨٠ مليون ليرة وتتعلق بمشاريع الصيانة والتأهيل وغيرها وهي لا تقع ضمن مرتبة المشاريع الكبيرة التي تقوم وزارة الأشغال العامة بتوزيعها على الشركات الإنشائية العامة بشكل متوازن وعادل وكل شركة بحسب اختصاصاتها الموكلة إليها لتمكين هذه الشركات من فتح جبهات عمل في مختلف المحافظات، إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لقطاع المقاولات للتنافس والتقدم على هذه المشاريع حيث لا تقوم الوزارة بتوزيعها على الشركات الإنشائية العامة قائلاً: إن الوزارة قامت بتوزيع المشاريع الكبيرة التي لها خطط وبرامج ومحددة على الشركات الإنشائية.

مشيراً إلى أن الوزارة كانت تلقت مشاريع من مختلف وزارات الدولة خلال الأعوام السابقة وحتى العام ٢٠١٢ بقيم كبيرة، لكن المشاريع حتى هذه اللحظة ما زالت تتعلق بعدد من الاعتبارات، أبرزها تحضير الوزارات للمشاريع الخاصة بها للعام ٢٠١٦ وارتباطها بانتهاء السنة المالية وإعطاء أمر المباشرة لهذه المشاريع قبل إرسالها إلى وزارة الأشغال العامة حيث ألزمت رئاسة مجلس الوزراء كل وزارات الدولة والجهات العامة المرتبطة بها، إضافة إلى مشاريع القطاع الخاص بالحصول على موافقة وزارة الأشغال العامة قبل طرحها للتعاقد لكي تقف الوزارة على حجم ونوعية وماهية وقيم هذه المشاريع وحجمها على مستوى الدولة. لافتاً إلى أن القطاع العام الإنشائي يمتلك إمكانيات كبيرة تمكنه من تنفيذ أضخم المشاريع.

وكانت وزارة الأشغال العامة بحثت موضوع توزيع المشاريع على الشركات والمؤسسات الإنشائية التي لم تتجاوز قيمتها الـ١٠,٥ مليارات ليرة لتنفيذها خلال العام القادم وصلت من الوزارات الأخرى إلى الأشغال العامة حيث تأخر العديد من الوزارات والجهات في إرسال مشاريعها إلى الوزارة.

رد

رداً على «شركة تتلاعب بالسوريين».. «المركز السوري للتجارة» نعمل وفق الأنظمة والقوانين

طالعتنا صحيفة «الوطن» الغراء بعددها الصادر بتاريخ ٢٢ / ١١ / ٢٠١٥ بمقال مطلقة نار كلماتها علينا بجملة من الاتهامات والمغالطات التي ما أنزل بها الله من سلطان مما استدعى منا الرد وتفنيد هذا المقال واخترنا أن نرد الحجر من حيث أتى إيماناً منا برحابة صدر الصحيفة واتساع مساحة الحرية والجرأة التي تتمتع بها ولاسيما أن القائمين عليها مشهود لهم الكفاءة وتوخي الدقة والحرص على الوطن والمواطن لذلك نرجو أن يتسع صدرها لتفنيد المقال إياه.

بداية إن شركتنا تهتم بتسويق منتجات سورية لمنتجين سوريين وبكادر سوري لمستهلك سوري وبعملة سورية.

أولاً: ينطلق المقال بخطاب ديني شرعي بأن هكذا عمل يؤدي إلى الميسر والقمار والعياذ بالله ونحن نعلم أن دين الإسلام ورسوله الأعظم (ص) يشجع على التجارة ولقد سألنا أكثر من مرجعية دينية وتم التأكيد لنا أن هذا العمل ليس فيه شبهة الحرام أو الميسر أو القمار بل إنه طالما يخلق فرص عمل فإنه يؤدي إلى نتيجة معاكسة لما ذكر.

ثانياً: ورد في المقال أن هذا العمل يحقق بيئة استهلاكية ونحن نقول إن من أنتج السلعة المراد تسويقها هو منتج سوري وهو بحاجة لتصريف إنتاجه وبدلاً من أن يشغل نفسه بالتسويق على حساب الإنتاج جاء من يحمل عنه هذه المهمة مما يضاعف إنتاجه الوطني.

ثالثاً: ورد في المقال ذكر مخططات كارلو بونزي وقصته مختلفة كلياً فهو متهم بجمع الأموال وللعلم اسمه تشارلز بونزي إيطالي الأصل عاش في أميركا ١٨٨٢-١٩٤٩ جمع ثروته من خلال بيع كوبونات إيطالية مقابل طوابع أميركية وحقق أرباحاً هائلة بفارق السعر بينهما مما جعله يستولي على أكبر بنك في بوسطن وغير مفهوم قياس عملنا عليه.

رابعاً: يعيب علينا المقال أننا نقوم بتجنيد الشباب ونحن نسأل أليس تجنيدهم بعمل نافع أفضل من تجنيدهم بغير اتجاهات؟؟

خامساً: يشير المقال إلى أن الشركة تعتمد على نظرية ماسلو للحاجات البشرية وبالطبع المقصود عالم النفس الأميركي إبراهام ماسلو /١٩٠٨-١٩٧٠/ وهو صاحب نظرية تدرج الحاجات لدى الإنسان وقد رتبها على خمس مراحل:

١- الفيسيولوجية (المتعلقة بوظائف أعضاء الجسم).
٢- السلامة والأمان.
٣- الحب والانتماء.
٤- الاحترام والتقدير.
٥- إدراك وتحقيق الذات.

ونحن لا نفهم الرابط بين عمل التسويق وهذا النظرية؟

سادساً: ورد في المقال أن الشركة تقوم بتدريب عملائها لمدة أربعة أيام قبل التعاقد معهم، ونحن نقول إنما ذلك ينفي صفة الجهالة ويسقط الحجة بعدم فهم آلية العمل علماً بأن هذه الدورة مجانية.

سابعاً: ورد في المقال أن نسبة الأرباح تبقى إلى ما شاء الله، وفي هذا تناقض مع ما تم سرده من حيث إغلاق المسار عند ثمانية أشخاص مما يعني أن هامش الربح مرتبط بعدد محدد.

ثامناً: ورد في المقال أن أسلوب البيع المباشر في التسويق يعتمد على اختصار القنوات بين المنتج والمستهلك، ونحن نسأل ما العيب في ذلك طالما بقيت الأرباح ضمن السقف التمويني المفترض والذي يبقى مهمة إثباته من صلاحيات مديرية التموين خصوصاً بأن أسعار السلع في صالات الشركة هي نفس أسعار السوق الرائجة.

تاسعاً: ورد في المقال استناداً إلى فتوى من مرجعية دينية أن العمولات من خلال استقدام عملاء جدد تأتي بدون بذل جهد مما يعني أنه تسويق شبكي وشرعاً هو حرام، والمعلوم أن البنوك العالمية تكفل عمولة العملاء بنسبتها المحددة في العقود وتحفظها وتحول لحسابهم تلقائياً حسب العقد المتفق.

عاشراً: إن خير ما فعله المقال هو استشارة الدكتور محمد خير عكام وهنا نعتقد أن الخبز أعطي لخبازه وقد جاء رأي الدكتور واضحاً وجلياً بحيث أن هذا العمل يتماشى مع طبيعة الاقتصاد حالياً رغم إشارته إلى نسب الأرباح العالية والمواصفات القياسية للسلع وبالطبع هذه من اختصاص مديريات التموين والمخابر المختصة.

أخيراً لا بد أن نكرر ونشير بأننا شركة وطنية تعمل وفق القوانين والأنظمة المرعية علاوة على أننا نقدم خدمات إنسانية وإغاثية حسب الإمكانيات المتاحة من خلال تبني تقديم مساعدات لبعض ذوي الشهداء وجرحى الجيش بالتعاون مع حملة أزهر للمبادرات الإنسانية وقد قامت عدة جهات صحفية باستقصاءات عن عملنا وأثنت عليه.

ولا يسعنا أخيراً إلا أن نقدم فائق شكرنا واحترامنا لصحيفة «الوطن» الغراء التي نجل ونحترم وندرك أننا نلتقي معها بحب الوطن والتفاني من أجله.

المدير العام أيمن هشام الدين